

## من وزير الاقتصاد والمالية إلى

2014/05/07

617

**الموضوع:** الخصم من المورد بعنوان خدمات النقل البحري  
**المرجع:** مکتوبكم الوارد بتاريخ 22 أبريل 2014

لقد طلبتم بمقتضى مکتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه معرفة هل يتعين إجراء الخصم من المورد بنسبة 1,5% على المبالغ المدفوعة لشركتكم بعنوان استخلاص مبالغ دفعت لحساب حرفائكم والتي تعيدون فوترتها دون إضافة هامش ربح على غرار المبالغ المدفوعة مقابل خدمات النقل عند التوريد (frêt) وبالعنوان المعاليم الديوانية والمينائية ومعاليم الشحن والترصيف والمبالغ المدفوعة بعنوان خطايا التأخير في إرجاع الحاويات (surestaries).

جوابا، يشرفني إعلامكم أن قاعدة الخصم من المورد لا تشمل المبالغ التي لا تكتسي صبغة مقابيض ويتعلق الأمر بالمبالغ المستوجبة من قبل الحرفاء والمدفوعة لحسابهم من قبل مسدي الخدمات. وبالتالي، وفي الحالة الخاصة، فإن المبالغ المدفوعة لشركتكم بعنوان خدمات النقل عند التوريد (frêt) والمعاليم الديوانية والمينائية وبالعنوان خطايا التأخير في إرجاع الحاويات (surestaries) لا تخضع للخصم من المورد بنسبة 1,5% باعتبارها لا تكتسي صبغة مقابيض.

غير أنّ العمولة الراجعة لكم في هذا الإطار تخضع للخصم من المورد بنسبة 15%، ويتم الخصم من المورد من قبل الحرفاء الذين تتولون لديهم استخلاص المبالغ لحساب حرفائكم وذلك عملا بأحكام الفصل 51 من قانون المالية لسنة 2014.

هذا، وفي صورة عدم فوترة المبالغ بالنسبة لكل خدمة على حدة يستوجب الخصم من المورد بنسبة 15% على المبلغ الجملي المستخلص.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير الاقتصاد والمالية

وبتفويض منه

**الكبير العام للدراسات  
والتشريع الجبائي**

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي